المسار

سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

كل النصوص والمقالات الواردة في العدد لاتعبّر بالضرورة عن رأي الحزب ماعدا الافتتاحية والبيانات الموقعة من الحزب والبيانات الصادرة عن هيئة التنسيق الوطنية التي حزبنا أحد الأحزاب المنضوية بها

افتتاحية العدد :

نحو سوريا جديدة لكلّ السوريين، قولًا وفعلًا

بعد سقوط دمشق من يدي الدولة العثمانيّة، في يوم 1 تشرين الأول 1918، أعلن الأمير فيصل بن الحسين، قائد الجيوش العربيّة الشمالية في قوات الحلفاء، عن تشكيل حكومة دستورية عربية مستقلة تشمل جميع "البلاد السورية" في 5 تشرين الأول 1918، برئاسة رضا الركابي، و كان أهم ما حدث خلال عهد "الحكومة العربية" هو انتخاب "المؤتمر الوطني " عام 1919، وهو أول سلطة تشريعية في الوطن العربي وأول برلمان منتخب في سوريا، و" المؤتمر الوطني"، والذي انعقد بكامل أعضائه في 6 آذار 1920، هو الذي قام في جلسة، برئاسة هاشم الأتاسي، باختيار الأمير فيصل ملكًا في 8 آذار 1920، بعد أن أعلن قيام الدولة السورية الأولى، وقام بتكليف الركابي بتشكيل حكومة جديدة، ثم هو الذي كلّفه الملك فيصل بوضع دستور للبلاد (ستيفن لونغريغ: "تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي"، دار الحقيقة، بيروت 1978،ص126)، وقد تحوّل المؤتمر نفسه إلى مجلس نيابيّ تطلب أول حكومة بعد الاستقلال الثقة منه. وعمل المجلس، منذ 20 أيار عام 1920 على مناقشة "القانون الأساسي" أو الدستور السوريّ بالتفصيل، بعد أن رُفض اقتراح التصويت عليه دفعة وحدة. وقد رأت النخبة السورية، وقتئذٍ، أنَّ إعلان الاستقلال واعتماد دستور سوريّ متقدّم يحمي الأقليات، له أن يُنقذ البلاد من أي تدخل خارجي بحجّة "حماية الأقليات".

على الرغم مما أثاره المؤتمر الوطني السوري من استياء لدى الفرنسيين، إلّا أنَّ أعضاء المؤتمر تابعوا مناقشة بنود الدستور السوريّ حتى 17 تموز 1920، أي حين كانت القوات الفرنسية على مقربة من ميسلون، لتجري بعدها معركة ميسلون في 24 تموز من العام نفسه، ويتكرس الاحتلال الفرنسيّ لسوريا باسم "الانتداب". وكان دستور عام 1920 يرسي قاعدتين مهمتين للدفاع عن استقلال سوريا، هما التأكيد على نظام حُكم مدنيّ برلماني دستوري، ولا مركزيّ. وتكشف المؤرخة الأميركية إليزابيث ف. تومبسون في كتابها "كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب: المؤتمر السوري في عام 1920 وتدمير التحالف التاريخي الليبرالي – الإسلامي فيه" كيف تم تكليف القوات الفرنسية المحتلة لدمشق بأن تسيطر على مقرّ المؤتمر الوطني السوري وتصادر ما فيه من وثائق، لتمحو هذه التجربة الرائدة.

لم يكن الجلاء في 17 نيسان 1946، بعد نهاية العصر الاستعماريّ في سوريا، سوى ثمرة لجهود تلك النخب ومساعيها نحو الاستقلال والتأكيد على أنَّ سوريا لكلّ مواطنيها.

بنفس روحية التاريخ التأسيسيّ الأول لسوريا، فإنَّنا هذه المرة، بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول 2024، بحاجة إلى تأسيس جمهورية سورية جديدة، تخلف سوريا 1946، على أن يبدأ مسار تشكّلها بمراجعة سلطة الأمر الواقع لكلّ نهجها في ما تعتبره مسار الانتقال السياسيّ الذي مضت فيه إلى الآن، لتلافي كل ما فيه من هنات وثغرات لن تؤدي إلى خلق واقع

مستقر مستدام. فلا يُمكن لمؤتمر حوار استشاريّ أن يكون بديلًا عن مؤتمر وطنيّ عام يرسم ملامح المرحلة الانتقالية بكل مضامينها. ولا يُمكن للجنة معيّنة من رئيس المرحلة الانتقالية أن تمثّل آمال وطموحات السوريين في الانتقال الديمقراطيّ الآمن للبلاد لتكون مثل لجنة تنبثق عن مؤتمر عام شامل. وبالتأكيد، لا يُمكن لكثير من مواد الإعلان الدستوريّ التي تنطوي على غموض أو يُمكن تأويلها بأشكال متعددة أن تؤسس لحرية خرج ملايين السوريين منادين بها في كلّ الميادين والشوارع.

ما تزال السلطة الجديدة تملك فرصةً تاريخيةً لتساهم في عبور البلاد إلى برّ الأمان، غير أنَّ هذه الفرصة مرهونة بخطوات عدّة تبدأ بالتشاور مع القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية، دون إقصاء، للدعوة إلى مؤتمر وطنيّ عام يملك صلاحيات حقيقية في رسم خريطة طريق الفترة الانتقالية، ومن ثم الاشراف على عملية تنفيذها، على أن يكون هناك في فترة الانتقال ترسيخًا لمبدأ المواطنة بالقول والفعل، ولمبدأ الحريات الشاملة في تأسيس الأحزاب والتعبير والتظاهر والإضراب، مع العمل على إعادة هيكلة الجيش والشرطة على نحوٍ عصريّ واحترافيّ دون إقصاء أحد، وكلّ ذلك وفق مبادئ القرار الأمميّ رقم 2254، ولن تبدأ هذه السيرورة سوى بمراجعة السلطة للخطوات التي قطعتها في خلال الأشهر القليلة المنصرمة. ولا يزال كثير من السوريين ينتظرون من السلطة أن تتخذ موقفًا عادلًا حازمًا إزاء ما حدث من مجازر وانتهاكات بحق مدنيين على الهوية الطائفية في الأيام التي أعقبت محاولة التمرد المسلّح التي قامت بها عناصر من فلول النظام السابق وقتلها لمئات العناصر من الأمن العام والجيش، لعلها تكون المرة الأولى التي تكون الضحية ضحية بعيدًا عن أيّ حسابات سياسية وعقائدية منذ عقود شهد فيها السوريين مجازر كثيرة بحق المدنيين، وغيرهم، مرت دون أيّ محاسبة. وليس ما حدث في 6 آذار وما بعدها بأيام، إلّا تأكيد آخر على ضرورة انتقال سياسي سوريّ شامل، يقوده السوريون، بعيدًا عن أيّ تكريس لسلطة الفرد، لإنقاذ البلاد والعبور الآمن نحو سوريا جديدة لكلّ السوريين، قولًا وفعلًا.

هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في سورية

بيان

بعد مئة يوم على سقوط الديكتاتورية

استغلت فلول نظام بشار الأسد عيوب وثغرات العملية السياسية الهادفة لتوليد دولة سورية جديدة من أجل أن تضرب ضربتها في عملية التمرد العسكري، التي قامت بها عند مغرب يوم 6 آذار، والتي ارتكبت من خلالها مجازر سقط من جرائها مئات الضحايا من قوات الأمن العام أثناء تناولهم طعام الافطار الرمضاني، ولم يكن بعيدًا عن قصدها أن تُولِد تلك المجازر مجازر أخرى على أساس الهوية الطائفية، تقوم بها فصائل تحمل نزعات انتقامية، وذلك بقصد من تلك الفلول لإنشاء شرخ وطني عميق يمنع الولادة السورية الجديدة.

فالسوريون قد غمرهم التفاؤل عندما قالت إدارة السلطة الجديدة ما بعد سقوط حكم بشار الأسد أنها تخطط لعقد مؤتمر وطني عام تنبثق عنه خريطة طريق للمرحلة الانتقالية وسلطة تنفيذية وثانية تشريعية واعلان دستوري ولجنة لصياغة الدستور، ولكنهم فوجئوا بعد خمسين يومًا بانعقاد مؤتمر لفصائل عسكرية حدُد ملامح المرحلة الانتقالية، بما فيها السلطات التنفيذية

والتشريعية وآلية انشاء الاعلان الدستوري، من دون مشاركة وطنية عامة تشمل القوى السياسية والاجتماعية وأخرى عسكرية غابت أولم تدع لذلك المؤتمر، ثم تمت الدعوة إلى مؤتمر حوار يحمل صفة استشارية تمت دعوة أعضائه بصفتهم الفردية وبعضهم منتسب لأحزاب وقوى سياسية، في إشارة من السلطة الجديدة على أنها تتعامل مع السوريين كأفراد فيما كان السوريون، طوال قرن ممن الزمن، روّادًا للمنطقة في تأسيس الأحزاب وانشاء الأفكار والتيارات السياسية.

وهذا قد جعل السوريين في حالة انقسام تجاه ما جرى منذ يوم29 كانون الثاني بعد أن حصل اجماع وطني عام ما بعد سقوط بشار الأسد في 8 كانون الأول، وأصابهم القلق من أن هذا يخالف ما قاله المجتمع الدولي– الاقليمي عندما طرح مطلب "الانتقال السوري الجامع الشامل"، وهو ما كرره بيان مجلس الأمن الدولي الأخير في 14 آذار عندما دعا إلى قيام " عملية انتقال سياسي شاملة، يقودها ويملكها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، وتستند إلى المبادئ المرسومة في القرار 2254"، وهو بيان أتى في اليوم التالي لصدور (الاعلان الدستوري)، الذي يكرس سلطة فردية ويخضع السلطتين التشريعية والقضائية لرأس السلطة التنفيذية، وهو يخالف كل الاعلانات الدستورية المؤقتة بعد سقوط الحكم الديكتاتوري، كما في الإعلان الدستوري المصري في 30 مارس2011 بعد سقوط حكم حسني مبارك عندما حددت مدته بخمسة عشر شهرًا وليس بخمس سنوات كما في الاعلان السوري، ولم يعط المجلس العسكري برئاسة الفريق حسين طنطاوي صلاحيات مماثلة، وكانت حيادية الدولة فيه أوسع تجاه المكونات الاجتماعية والسياسية.

إننا نطالب بمراجعة عملية المسار السياسي الانتقالي السورية، والبدء بمشاورات حثيثة من أجل أن تنظم السلطة الجديدة، بالتشاور مع القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية، مؤتمرًا وطنيًا عامًا تنبثق عنه خريطة طريق المرحلة الانتقالية بكل محتوياتها وتفرعاتها، تكريسا لمبدأ الفصل بين السلطات، وأن يكون اختيار المؤسسات التشريعية والقضائية والمحكمة الدستورية العليا من المؤتمر الوطني العام وليس من لجان معينة تعيينًا، على أن يكون هذا الانتقال محكومًا بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لجميع السوريين ومبدأ الحريات الشاملة غير المقيدة في تأسيس الأحزاب والجمعيات وحرية تأسيس وسائل الاعلام المختلفة وحرية التظاهر والاضراب، وذلك من أجل أن يقود السوريون، المتساوون والأحرار، هذه العملية الانتقالية .

كما نطالب بإدانة وطنية عامة لمجازر 6 آذار التي ارتكبتها فلول النظام البائد بحق أفراد الأمن العام وجلبهم للمحاكم والاقتصاص القانوني منهم، وبإدانة وطنية عامة للمجازر التي ارتكبت في أيام 7–8–9 آذار بحق مواطنين مدنيين على الهوية الطائفية والتحقيق وجلب الجناة للمحاكم العلنية والاقتصاص القانوني منهم والتعويض لأهالي الضحايا وجبر الخاطر لهم، من أجل أن يكون شهر آذار 2025 بداية صفحة جديدة تطوي من خلالها سوريا صفحات المجازر التي بدأت في عهد حافظ الأسد واستمرت في عهد ابنه.

عاش الشعب السوري...

17 آذار 2025

المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية

قراءة قانونية – سياسية للإعلان الدستوري السوري الصادر في 13 آذار لعام 2025

– المحامي نشأت الطعيمة –

1– بدايةً، وبالإطار العام، وبعد ترقب مشوبًا بالحذر من الشعب السوري، وبغض النظر عن أنَّ هذا الإعلان قد صدر بالأساس فاقدًا لشرعيته لجهة إجراءات الإخراج والتمثيل الشعبي، فإنَّه قد جاء مخيبًا لآمال وطموحات الشعب السوري الذي كان يطمح بإعلان دستوري يلبي تطلعاته لولادة دولة جديدة وطنية ديموقراطية غير طائفية، عبر مرحلة انتقالية شاملة وجامعة لجميع أطياف الشعب السوري ومكوناته.

2– بذلت حكومة الأمر الواقع في سورية، بعد سيطرة فصائل هيئة تحرير الشام على السلطة في دمشق، الجهد الكبير لاكتساب الشرعية الداخلية والخارجية للحكم الجديد، بعد هروب الأسد الجزار دون أن يفوض صلاحيته الدستورية لأحد، ومن أجل أن تستكمل الإدارة الجديدة مسيرتها نحو الحصول على الشرعية بعد هذا الجهد المبذول، كان يُفترض بها أن تعلن نيتها الحصول على نصف دينها السياسي الآخر، من خلال التزامها بتنفيذ خارطة الطريق التي حددها مجلس الأمن الدولي بقراراته الخاصة بحل الازمة السورية وتحديدًا القرار 2254 لعام 2015، والمتضمن تشكيل هيئة حكم أو حكومة انتقالية تشاركية وشاملة وغير طائفية، وصولًا إلى صياغة مشروع دستور ديموقراطي جديد لسورية والاستفتاء عليه من الشعب، وانتخاب برلمان جديد، ورئيس جديد للبلاد، وفق قانون انتخابات حديث خلال مدة 18 شهرًا من تاريخ تشكيل هيئة الحكم الانتقالي.

لا بد هنا من التذكير أنَّ الازمة السوري قد دولت منذ عام 2015، ولا تزال موضوعة على طاولة مجلس الأمن الدولي، ولا تزال روحية القرار الدولة 2254 لعام 2015 واجبة الاتباع وصالحة لحلّ الازمة السورية، وبالتالي لا يمكن لأي حكومة في سورية اكتساب الشرعية إلا عبر تطبيق خارطة طريق تتماشى مع القرارات الدولية ذات الشأن بخصوص سورية، وهذا ما أكّد عليه مؤخرًا هذا الشهر مجلس الأمن بقرار منه بخصوص الجرائم البشعة المرتكبة في منطقة الساحل السوري بحق الأهالي المسالمين.

3 – بالعودة الى طريقة إخراج الإعلان الدستوري الصادر في 2025/3/13 وإلى تفاصيل تفاصيل مواده، نجد أنَّ السيد أحمد الشرع الرئيس المؤقت لسورية، قد نهج في طريقة إخراجه، من أجل الحصول على الشرعية الدولية أو الداخلية، طريقًا مغايرًا لما رسمه المجتمع الدولي، وبالتالي من غير المتوقع أن يحصل على الشرعية، حيث استند في هذ الإخراج على ما يسمى بالشرعية الثورية، وأيضًا على مشروعية الامر الواقع، وعلى مبدأ من (يحرر يقرر) وفق تصريحات أكثر من مسؤول بالإدارة الجديدة.

4 – وفق الانظمة الدستورية، اعتمد الإعلان المذكور على النظام الرئاسي لسورية خلال المرحلة الانتقالية، غير أنَّه تجاوزها كما هو متعارف عليه دستوريًا لجهة توزيع الصلاحيات والاختصاصات، فمُنح رئيس الجمهورية بموجبه صلاحيات واسعة وسيطرة كاملة على السلطات الثلاثة في الدولة، وهي تشابه الى حد كبير الصلاحيات التي كانت ممنوحة للرئيس الهارب وقد تتجاوزها في بعض المواد، وهو بذلك يذكّر الشعب السوري بدستور الأسد الأب عام 1973 الذي منح الرئيس صلاحيات مطلقة.

5 – تنص المادة 3 منه في الأحكام العامة، على أنَّ الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع. صحيح أنَّ أكثر الشعب السوري من المسلمين، غير أننا نجد وفقًا لهذه المادة أن مصدري الاعلان المذكور تجاهلوا، بموجب نص تلك المادة، مفهوم الدولة الحديثة التي تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية بين كافة مكونات الشعب السوري، كما تجاهلوا حقيقة، أنَّ الشعب

السوري متعدد المذاهب والاديان، وهو شعب موحَّد ومتجانس في مفهوم الوحدة الوطنية وفي مفهوم التعايش السلمي والأهلي، ويوحدهم الوطن والمواطنة السورية المتساوية. ومن الرجوع إلى دساتير الدولة السورية جميعها، منذ أن استقلت عن الدولة العثمانية وحتى سقوط نظام الأسد، لم ينص أي دستور على أنَّ الشريعة او الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع، بل كان يرد هذا النص فيها في المرتبة الثالثة او بعدها كأحد مصادر التشريع عند غياب النص الدستوري او ما التزمت به الدولة بموجب القوانين والمعاهدات الدولية. فغالبية دساتير دول العالم التي تسعى الى بناء دولة حديثة تعطي للدستور المكتوب المرتبة الأولى في التشريع، ولكن يبدو أنَّ هيمنة الفكر الديني المتطرف على أغلب قيادات السلطة المؤقتة في سورية كان الدافع الرئيسي لوضع هذه المادة في الإعلان الدستوري، بهدف وضع حجر الاساس لدولة دينية والتأسيس لها ابتداء مع بدء المرحلة الانتقالية التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة لهيئة تحرير الشام، من جهة. ومن جهة أخرى، لم يذكر مشرّع الإعلان أي فقه إسلامي يرغب في أن يكون المصدر الرئيسي للتشريع في سورية، حيث أن الفقه الاسلامي متعدد ومتنوع كونه نتاج عقل الانسان. ومن جهة ثالثة، بحكم تنوع الشعب السوري مذهبيًا وعرقيًا وسياسيًا، فإنَّ تكريس هذه المادة دستوريًا، سيؤدي حكمًا الى عديد من التعقيدات السياسية والاجتماعية والمذهبية، ولن تساهم في تأمين الاستقرار ولا السلم الاهلي في الداخل السوري. إضافةً إلى أنها ستدفع العديد من دول العالم إلى أن تتخذ موقفًا متشددًا او عدائيًا من الشعب السوري الذي لا يزال يعاني ألمًا وجوعًا وتهميشًا من العقوبات المفروضة علية منذ زمن النظام البائد.

6 – نصت المادة 3، فقرة أ من الأحكام العامة من الإعلان المذكور، على أنَّ دين رئيس الدولة الإسلام؛ حبّذَ لو أنَّ المشرّع تجاهل مثل هذا التوجه في الإعلان، لتناقضها مع نص المادة 10 منه التي تنص على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات من دون تمييز بينهم في العرق أو الدين او الجنس أو النسب. ومن جهة أخرى، وباعتبار أن أغلبية الشعب السوري من المسلمين، وفي حال حصول انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة للرئيس الدولة، فإنه في غالب الاحتمالات ضمن الظروف الراهنة سيكون الرئيس المنتخب مسلمًا.

7 – في الباب الثاني من الحقوق والحريات، المادة 3 من الإعلان، ومن أجل تصويب هذه الفقرة أكثر، كان يتوجب على المشرّع أن ينص فيها أيضًا (لا يجوز منع مغادرة اي مواطن سوري موطنه أو وطنه أو منع سفره إلا بموجب حكم قضائي وليس بموجب أمر إداري).

8 – لأهمية حرية العمل السياسي وحرية تشكيل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في بناء الدولة الحديثة الديمقراطية وتطورها، ويعتبر هذا الهدف في أغلب الدول الديمقراطية، هو حق وواجب على الدولة أن تؤمّن شروط نجاحه، وكان يُفترض بالمشرع في الإعلان الدستوري أن يقرر حرية العمل السياسي وتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والمدنية للشعب السوري الذي عانى خلال فترد حكم الأسد البائد من قمع الحريات ومنع العمل السياسي المعارض والحر لعقود من الزمن، لا أن يقيد هذا الحق في المادة 14 من هذا الاعلان إلى ما بعد صدور قانون الأحزاب، حيث أنَّ توجه مثل هذا لا يمكن تفسيره سوى بأنَّه استنساخ "فوتوكوبي" لقوانين الأسد المستبد البائد.

9 – تنص المادة ١٥ من الإعلان الدستوري على أن العمل حق للمواطن. أرى أنه لا معنى لتلك الصياغة الدستورية غير المكتملة، لأن حق العمل للإنسان هو حق طبيعي كفلته جميع الكتب السماوية والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان التي التزمت بها الدولة السورية. فكان الأجدر بالمشرّع أن يكون أكثر إنسانية في النص على تأمين حياة الانسان وكرامته ومستقبلة ومستقبل عائلته، وأن يفرض إلزامًا على الدولة أو الحكومة الانتقالية تأمين فرص العمل للمواطن السوري، وبما يتناسب مع

خبراته وقدراته وكفاءته، ويمكّنه من العيش الكريم هو وأسرته، كما كان عليه ألا يتجاهل واجب الدولة في مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في تأمين سبل العيش الكريم لهم.

10 – تصويب للمادة 19 من الإعلان الدستوري، لتوفير الأمن والطمأنينة للمواطن، فكان يجب أن تكون صياغة هذه المادة: (منع دخول المنازل او تفتيشها إلا بموجب قرار قضائي)، أي أن يكون مثل هذا الأمر بنص دستوري ملزم عندما يوضع نص القانون أو القرار الإداري.

11 – في المادة 21 من الإعلان الدستوري، لتحقيق المساواة والعدالة وتطوّر المجتمع السوري، ومن أجل تأكيد التزام الدولة السورية بالمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، كان يتوجب بالمشرع في هذا الإعلان أن ينص على توسيع مشاركة المرأة السورية في دائرة صنع القرار السيادي السياسي والإداري والاقتصادي وفق معيار الكفاءة والتخصص.

12– تصويب للمادة 22 من الإعلان الدستوري، كان يتوجب ايضًا في هذه المادة أن يمنع تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشر.

13 – المادة 23 من الإعلان الدستوري. يوجد في متن هذا الإعلان العديد من المواد التي تستوجب الصياغة الواضحة المانعة من التأويل، وكذلك العديد من المواد التي يحيل تطبيقها والالتزام بها الى أحكام القانون، حيث تلجأ دائما الأنظمة الاستبدادية الى هذا الأسلوب في صياغة النص الدستوري، فتبقيه غامضًا وقابلًا للتفسير او التأويل، أو تحيل الالتزام بتطبيقه وتنفيذه إلى أحكام القانون بعد صدوره، حيث يتم اللجوء الى هذا الأسلوب في صياغة النص الدستوري إمّا للهروب من البعد الحقيقي لمعنى النص أو لإعطاء أعضاء مجلس الشعب مساحة وفرصة لحرف النص الدستوري عبر إصدار قانون يحقق اهداف سياسية للحكومة الاستبدادية، وغالبًا يتم اللجوء الى هذا الأسلوب عند غياب دور المحكمة الدستورية التي تمارس الرقابة على القوانين والمراسيم والقرارات وتوافقها مع روحية احكام الدستور، لذلك يتوجب دائما ضبط النص القانوني وفق احكام واهداف النص الدستوري.

14 – المادة 24 من الإعلان الدستوري. نجد في هذه المادة أن دور السلطة التشريعية شبه معدوم الصلاحية، وهي خاضعة كليًا للسلطة التنفيذية ولرئيس الجمهورية الذي يعين ثلث الأعضاء فيها من جهة، ومن جهة أخرى خاضعة الى اللجنة التي يعينها رئيس الجمهورية، كما نجد في هذا النص أن السلطة التشريعية لا تملك سلطة الرقابة ولا التحقيق على أعمال السلطة التنفيذية أو أحد اعضاءها، وأيضًا نجد في نص المادة 30 الأسوأ من ذلك، حيث أنَّ القانون الذي تشرعه ويتم اعادته إليها بعد اعتراض رئيس الجمهورية عليه فإنه يستوجب موافقة ثلثي أعضاء المجلس عليه مجددًا ليتم اصداره، وهذه الحالة تكون شبه مستحيلة التحقيق.

15 – المادة 50 من الإعلان الدستوري، وفيها تم تحديد مدة المرحلة الانتقالية بخمسة سنين، وهي مدة طويلة جدًا، ولا تتوافق مع رغبات المجتمع الدولي ولا مع طموحات الشعب السوري الذي يحلم بأن يعيش في ظل دستور ديمقراطي دائم يتم إقراره من الشعب عبر استفتاء شعبي يتسم بالشفافية والنزاهة ويخضع إلى مراقبة دولية ومنظمات حقوقية. وفي هذا السياق لا يمكن تفسير هذا التوجه في إطالة المدة الانتقالية إلا بتكريس الأمر الواقع مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمذهبية التي تتطلع إليها الإدارة الحالية لما بعد المرحلة الانتقالية.

باختصار، يمكن القول إنَّه مع تعدد الأزمات والملفات المعقدة التي يعيشها الشعب السوري بعد انهيار النظام الأسديّ الاستبدادي التي تتطلب توافر وتضافر جهود جبارة من كافة أطياف ومكونات الشعب السوري لوضع الحلول لها وتجاوزها، فإنَّ هذا الإعلان الدستوري جاء مخيبًا لطموح وآمال الشعب ودون رغباته في ولادة دولة جديدة ديموقراطية في سورية.

بين السويداء وسوريا ..الى أين ؟

- جمال نصر –

كان متوقعًا أمام حجم المأساة انطلاق حراك السويداء الثوريّ ضد بشار الأسد، فحجم الضغوطات دفعت السويداء باتجاه الثورة على نظام الاسد، ولم يكن بالغريب حماية شيخ العقل حكمت الهجري لهذا الحراك ودعمه.

بعد مرور ثلاثة أشهر على إنجاز 8 كانون أول 2024، اتبع العهد الجديد سياسة الاستيعاب وتحجيم الخلافات، إضافةً الى وجود خلل في إدارة المحافظة من قِبَل الإدارة السورية الجديدة، لا سيّما فيما يتعلّق بموضوع تسريح العمال وتعيين أشخاص بمديرية التربية من رموز النظام البائد. وما زالت المخاوف قائمة من السلطات المؤقتة بحكم تجربتها في إدلب، وأصول القيادة الجديدة الفكرية، ويتضح ذلك في منع هيئة تحرير الشام من الدخول للمحافظة، ومنع الأمن العام من التمركز فيها، مع الاتفاق على إتاحة عناصر الأمن العام من ابناء المحافظة من ممارسة الضابطة الامنية والشرطية بها، مع دعم محدود لهم من الإدارة الجديدة بسبب تحفظات قطاعات واسعة من سكان المحافظة.

كشف فشل حركة الساحل في 6 آذار عن تأييد دولي ضمني للسلطة الجديدة، وبفشل الحركة الانقلابية تبين أن الحكم الجديد يحظى بتأييد داخلي واسع، وأنه مستقر الآن ولا منازع عليه. وفشلها منح الضوء الأخضر الأمريكي لقسد في 10 آذار كي تدخل باتفاق اندماج مع الحكومة الجديدة، وبفشلها أيضًا وقع الاتفاق الأوليّ مع السويداء قبل أن يفشله فيما بعد شيخ العقل الأول حكمت الهجري بتصريحاته الأخيرة، مستندًا بذلك الى وجود أسماء رموز السلطة الجديدة في قائمة الإرهاب الدولية، ومن المرجح استقواءه بنفوذ الدروز وقوتهم في دولة الكيان الصهيوني.

– بعد تصريحات نتنياهو بحماية الدروز في سوريا، خرجت مظاهرات غاضبة في السويداء رفضًا لها، مؤكدين على الانتماء السوري والالتزام بالهوية السورية.

– تشكّل مجلس عسكري جديد ضم مئات الشباب يعمل تحت إمرة شيخ العقل حكمت الهجري، وإلى الآن توجد ضبابية تلف تأسيسه ورؤيته وطبيعته ووظيفته.

السويداء الآن بين عدة احتمالات بعضها خطيرة:

– اجتياح الكيان الصهيوني لها بحجة حماية الدروز، ويوجد أرضية محدودة داعمة لهذا الاتجاه.

– إدارة لا مركزية من أبناء المحافظة بتكريس دستور يضمن الحكم اللامركزي الإداري.

– بحال عدم تحقيق الضمانات الكفيلة بالدستور الدائم، فمن المحتمل أن تتجه الاوضاع نحو نشوب حرب مع المحيط والإدارة السورية الجديدة.

– بحالة توفر ضمانات حول مستقبل السويداء، وسوريا عمومًا، من الممكن أن تتحد فصائل السويداء بوزارة الدفاع والأمن العام.

تنذر حالات الجريمة والفوضى القائمة في السويداء بمخاطر على السلم الأهلي والاجتماعي، خاصة في حال عدم قدرة المؤسسة الدينية ووجهاء المحافظة على الحفاظ على الأمن في المحافظة.

اخيرا : الطريق واضح وجلي نحو الحفاظ على السويداء وملئ الفراغ وهو انجاز حلا سياسيا وطنيا يكون محل توافق وطني من غير تهميش احد، وهو الطريق المرسوم بروحية القرار ٢٢٥٤ الذي حظي بتوافق دولي بالدرجة الأولى واقليمي وعربي.

استغلال أمريكا للطوائف في الشرق الأوسط

- **محمد كويفاتي –**

أروي في هذا المقال تجارب لشعوب وطوائف من الشرق الأوسط قررت أن تستغيث بأمريكا والغرب لكي تصل إلى قبّة الحكم وكيف كانت النهاية. في ظل تسارع الأحداث في سوريا والاضطرابات السياسية نرى أن الغرب وأمريكا يريدون ان يستقطبوا أبناء وطننا وأخواننا في الوطن، الدروز، إلى صفهم ويعدونهم في إقليم خاص وفي دولة لهم. وهذا أمر مخيف لأن أمريكا سوف تجرهم إلى حرب أهلية مع باقي الطوائف وفي النهاية سوف ترى كيف سوف توظف مصالحها في هذا النزاع الأهلي. فالدروز أولًا هم جزء من سوريا، ولهم تاريخ عريق في سوريا ونحن كسوريين بكل طوائفنا نفتخر أمام الغربيين بالقائد سلطان باشا الأطرش الذي حاول النظام السابق أن يطمس حقيقته في أحيان كثيرة.

يروي التاريخ الكثير عن التدخلات الأمريكية في الشرق الأوسط، فكانت تشعل فتيل الفتنة والحرب الأهلية في المنطقة، ثم لا تفي بوعودها ولا تتدخل عسكريًا ما لم يكن هنالك مصالح مادية مثل النفط والغاز والذهب. وفي حالات أخرى لا يتم التدخل لا عسكريًا ولا لوجستيًا ولا حتى سياسيًا.

في لبنان ما بين العامين (1975 –1990) اندلعت حرب اهلية بين المسلمين والدروز والموارنة، كانوا الموارنة ضحيتها الضحية. فالرئيس كميل شمعون من عام (1952–1958) شعر بالتهديد من القومية العربية الصارخة التي أطلقها جمال عبد الناصر في مصر، والتي كثفت معاداة المارونية بين اليسار والنشطاء المؤيدين للفلسطينيين والقوميين العرب. وحشدت جبهة الاتحاد الوطني، بقيادة رجل اليسار كمال جنبلاط، الجماعات المناهضة للموارنة، معتبرة الناصرية تهديدًا مباشرًا لانفصال لبنان غير الرسمي عن الصراع العربي – الإسرائيلي، وللهيمنة المارونية على الدولة اللبنانية.

بسبب علاقة شمعون المتنامية مع الولايات المتحدة، أيد مبدأ أيزنهاور، الذي بموجبه يمكن لأي بلد أن يطلب الجيش الأميركي للمساعدة إذا كانت الدولة مهددة من قبل دولة أخرى. وبمجرد موافقة البرلمان اللبناني على هذا المبدأ دعت جبهة الاتحاد الوطني الحكومة إلى الاستقالة والإضراب العام. وفي الوقت نفسه قامت مصر وسوريا بتزويد معارضة شمعون بالأسلحة. وفي مايو 1958 تحول الإضراب العام إلى حرب أهلية. واستشهد شمعون بمبدأ أيزنهاور وطلب المساعدة العسكرية من الرئيس دوايت أيزنهاور. وتلا ذلك نقاش ساخن في الكونغرس الأميركي، لأن بعض الأعضاء اعتقدوا أن

القضايا الداخلية ليست هي التي تكمن في قلب الحرب الأهلية في لبنان. وفي نهاية المطاف، لم يحدث التدخل العسكري الأميركي إلا بعد أن أطاح انقلاب قومي عربي عنيف بالنظام الملكي الهاشمي الموالي لبريطانيا في العراق.

وقام مشاة البحرية الأميركية بنزع فتيل الأزمة. ورغم ذلك طفت أسبابها على السطح من جديد، مما أدى في النهاية إلى اندلاع الحرب الأهلية الطويلة والدموية في لبنان (1975 – 1990). وقاد جنبلاط معسكراً، الذي كانت ركيزته الأساسية هي الحركة الوطنية، وهي ائتلاف يضم اليساريين والماركسيين والناصريين والمؤيدين للسوريين. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية واجهة الحركة الوطنية.

وسعى جنبلاط إلى إسقاط هيمنة الموارنة على الدولة، لأنه اعتبرهم لاعبين أساسيين في المؤامرة الأميركية والصهيونية ضد لبنان والعرب بشكل عام. واحتشد المسيحيون حول الجبهة اللبنانية، التي ضمت دعامتها الأساسية حزب الكتائب وحزب الأحرار الوطني وأنصار الرئيس سليمان فرنجية. ولم يؤد التماس الموارنة مساعدة المعسكر المسيحي من الأميركيين إلى أي شيء، على الأقل حتى واجه المعسكر الهزيمة في عام 1976. واعتبرت واشنطن فوز المعسكر اليساري القومي العربي بمثابة انتصار للاتحاد السوفييتي.

وفي عام 2002 أشعلت امريكا نار الفتنة في العراق بين السنة والشيعة. وكانت أمريكا لديها مخاوف من شجاعة وتهور الرئيس السابق صدام حسين وقوة جيشه وأن يعبر إلى إسرائيل. فقامت الفتنة طائفية بينهم، وثم اجتمعوا مع المعممين الشيعة، وكانوا متخوفين من مطالبهم، لكن صدم الأمريكان بأنهم لم يطلبوا منهم إلا صرف رواتب. وبدأت مناشير تُطبع وتُوزع على أن الأغلبية الشيعية هم من يجب أن يتولى الحكم، وتغيير المناهج الدراسية التي فيها ذكر الترضي على ابو بكر وعمر. وثم حصل الغزو عام 2003 بحجة السلاح النووي وإخراج النووي من العراق، وفي النهاية لم يخرجوا إلا النفط، وأدخلوا الشركات الأمريكية إلى البصرة لكي يستخرجوا النفط العراقي، ويبيعوه للعراقيين بأضعاف ثمنه. كما تفعل فرنسا في الجزائر.

وفي السودان قامت أمريكا بتوظيف مصالحها قبل أن تجد حل للصراع بين جنوب السودان والسودان، بل وظفت مصالحها كما قال جورج فريدمان –مؤسس موقع ستراتفو– في كتابه "الأعوام المائة القادمة" (لا تحتاج الولايات المتحدة إلى الانتصار في الحروب، ما تحتاجه بكل بساطة هو إغراق الآخرين في الفوضى، بحيث لا يمكن لهم إنتاج ما يكفي من القوة لتحدي هيمنتها).

ما الذي تريده واشنطن والغرب من السودان؟

يقع السودان في قلب القارة الإفريقية؛ حيث تمر عبره عدة خطوط صدع ومن أبرزها خط الصدع التاريخي بين مناطق النفوذ العربية والإسلامية ومناطق النفوذ الإفريقية الوثنية والمسيحية، وهو الذي أدى إلى حرب أهلية انتهت بانفصال جنوب السودان. وخط صدع ثان بين مناطق السهول ذات الغالبية العربية المسلمة ومناطق النفوذ الإثيوبية المسيحية في مرتفعات

الحبشة، وهو ما أدى إلى تكرار النزاعات الحدودية بين البلدين. وخط صدع ثالث بين القبائل العربية والإفريقية المسلمة في غرب السودان، وهو ما قاد إلى أزمة دارفور.

كذلك فإنَّ الصراع في السودان، يساعد واشنطن في الضغط على طرفي الصراع للابتعاد عن موسكو، التي تطمع في تأسيس قاعدة عسكرية بحرية في بورتسودان على البحر الأحمر، فضلًا عن انخراط فاغنر في تجارة الذهب مع قوات الدعم السريع وسعيها إلى تعميق نفوذها في قلب القارة الإفريقية بعد أن تواجدت في ليبيا ومالي وإفريقيا الوسطى. ومن ثَمَّ يمكن لواشنطن تقويض نفوذ فاغنر عبر المراوحة بين استخدام العصا والجزرة في التعامل مع قادة الجيش السوداني والدعم السريع، وهو ما يبرز في تلويح بايدن بفرض عقوبات على الشخصيات التي تزعزع الاستقرار في السودان. ومن ثمَّ فإنَّ تنشيط خطوط الصدع المذكورة يصب في صالح استنزاف العالمين العربي والإسلامي، وهو ما يعضده حديث روبرت جيتس مدير CIA ووزير الدفاع الأمريكي السابق في مذكراته عن مجريات لقاء جمعه برئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك في عام 2011، حيث قال له باراك (الأخبار الجيدة هي أنَّ الأزمة في المنطقة لا تتعلق بإسرائيل أو أمريكا، بل بالمشكلات الداخلية في البلاد العربية، وعلينا العمل لإبقاء التركيز منصبًّا على ذلك).

ومن ثم قامت أمريكا برفع عقوبات على سودان بحجة تفجير المدمرة كول، وبالتالي قامت أمريكا باستغلال الطرفين.

ومن ثَمَّ فإنَّ تنشيط خطوط الصدع المذكورة يصب في صالح استنزاف العالمين العربي والإسلامي، وهو ما يعضده حديث روبرت جيتس مدير CIA ووزير الدفاع الأمريكي السابق في مذكراته عن مجريات لقاء جمعه برئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك في عام 2011، حيث قال له باراك (الأخبار الجيدة هي أنَّ الأزمة في المنطقة لا تتعلق بإسرائيل أو أمريكا، بل بالمشكلات الداخلية في البلاد العربية، وعلينا العمل لإبقاء التركيز منصبًّا على ذلك).

كان إضعاف السودان يسهل التلاعب بقادته، ويدفع كل منهم للتسابق على التطبيع مع إسرائيل لكسب حلفاء أكثر إلى صفه ضد غرمائه الآخرين. فالسودان يحمل رمزية مهمة عبَّرَ عنها جارد كوشنر كبير مستشاري ترامب قائلًا (إنَّ التطبيع مع السودان يحمل قيمة رمزية؛ لأنَّ جامعة الدول العربية عقدت اجتماعًا في الخرطوم بعد حرب 1967، وأعلنت اللاءات الثلاثة: لا سلام ولا اعتراف ولا مفاوضات مع إسرائيل).

كذلك فإنَّ الصراع في السودان، يساعد واشنطن في الضغط على طرفي الصراع للابتعاد عن موسكو، التي تطمع في تأسيس قاعدة عسكرية بحرية في بورتسودان على البحر الأحمر، فضلًا عن انخراط فاغنر في تجارة الذهب مع قوات الدعم السريع وسعيها إلى تعميق نفوذها في قلب القارة الإفريقية بعد أن تواجدت في ليبيا ومالي وإفريقيا الوسطى. ومن ثَمَّ يمكن لواشنطن تقويض نفوذ فاغنر عبر المراوحة بين استخدام العصا والجزرة في التعامل مع قادة الجيش السوداني والدعم السريع، وهو ما يبرز في تلويح بايدن بفرض عقوبات على الشخصيات التي تزعزع الاستقرار في السودان.

إنَّ السودان يعاني منذ رفع الحصار الأمريكي في أكتوبر 2017 تدهورًا اقتصاديًّا مريعًا، إذ ارتفع سعر الدولار من 22 جنيهات في أكتوبر 2018 إلى نحو 600 جنيه قبل اندلاع القتال الأخير، وواكب ذلك موجة تضخم هائلة تضاعفت خلالها الأسعار تضاعفًا جعل توفير أساسيات الحياة أمرًا صعبًا للغاية مع حدوث أزمات وقود وطحين حادة ومتكررة. ثُمَّ جاء القتال الأخير ليدمر البنية التحتية بالأخص في الخرطوم، وليهدد بالدخول في أتُّون فوضى يلتف فيها الناس حول هوياتهم القبلية والجهوية، وهو ما يجعل قلب القارة الإفريقية أشبه ببلقان جديد قد يشعل صراعًا يمتد إلى تشاد وإفريقيا الوسطى وجنوب ليبيا ومصر وإثيوبيا وأريتريا.

ومن بعد كل هذا أمريكا تخلت عن كلا الطرفين بعد أن حققت مساعيها وأطماعها في المنطقة.

لذلك علينا أن نتحلى بالحكمة، ونعرف تداعيات اتخاذ القرار علينا وعلى وطننا، وأن نفكر أولًا ما هو هدف الغرب وأمريكا من هذا النزاع.

وتحية للحرية

الحركة التقدّميّة للتواصل– درب المعلّم

الضائقة السياسيّة والمعيشيّة لدروز سوريَة

ليست سلعة في سوق المخطّطات الإسرائيليّة

(بيان)

طالعنا رئيس الحكومة الإسرائيليّة؛ بنيامين نتانياهو بالأمس القريب، وخلال كلمته في تخريج دورة ضبّاط بتصريح ديماغوغيّ آخر يُضاف إلى رصيده الغنيّ، قائلًا: "لن نتسامح مع أيّ تهديد للطائفة الدرزية في جنوب سوريَة".

جاء ذلك ضمن تصريحه بأنّ إسرائيل ستحتفظ بمواقعها في المناطق الإضافيّة التي احتلّتها في الجنوب السوري كإجراء دفاعي ووفق ما تقتضي الضرورة كقوله. وبأنّه لن يسمح لقوات هيئة تحرير الشام أو الجيش السوري الجديد بدخول الأراضي الواقعة جنوب دمشق، ويطالب بالنزع التامّ للسلاح من جنوب سوريا، في محافظات القنيطرة ودرعا والسويداء (!)."

الحركة التقدّمية للتواصل تبيّن:

أوّلا: أعمى البصر والبصيرة الذي يعتقد أنّ نتانياهو المتّهم على يد غالبيّة من شعبه أنّه فرّط ويفرّط بحيوات الأسرى و\أو المخطوفين لدى حماس من أبنائهم، يهمّه مصير الدروز في سوريَة. وفي تناقض سافر، ها هو يُطالب بنفس التصريح بنزع السلاح من محافظة السويداء (!)

ثانيًا: ورود هذا التصريح مترابطًا مع ما قال عن الجنوب السوريّ، لا يبقي مجالًا للشكّ أنّه جاء محاولة لزجّ الدروز وقودًا في المخطّط القديم الجديد لإقامة الدويلة\ الحزام الأمنيّ العازل، من خلال استغلال المتاجرة في الضائقة المعيشيّة والسياسيّة التي

تمرّ على دروز سوريَة. ولنا بالأمس البعيد القريب المثال الساطع في الحزام الأمنيّ في جنوب لبنان وإلى أين آل بأهله المصير.

ثالثًا: لو كان نتانياهو ومؤسّسته قلقين على الدروز أو يقيمون قيمة للدروز وقياداتهم لما أخرجوا دروز البلاد من مواطنتهم بِـ "قانون القوميّة"، ولما تركوا آلاف منازلهم عرضة للهدم لا بل وهدموا بعضها بِـ "قانون كامنيتس للتخطيط والبناء".

رابعًا: لو كان نتانياهو ومؤسّسته قلقين على الدروز لما كانوا حرموهم ويحرمونهم حقّهم في التواصل الأهليّ والتواصل المذهبيّ، وقبل الأزمة السوريّة وبمعزل عنها.

خامسًا: أهل الجبل كأهل مكّة أدرى بشعابها، فاتركوا لهم يا أهلنا في فلسطين الخيار ودون أن "تحمّلوهم جميلة" بالمساعدات التي أغدقتم عليهم، وبغضّ النظر عن المصير الذي آلت إليه غالبيّتها. وقد حسمت الغالبيّة منهم الموقف الرافض لتصريحات نتانياهو انطلاقًا من تاريخهم العروبيّ المشرّف في تحرير وبناء سوريَة، وانتمائهم الوطنيّ والقوميّ لها.

سادسًا: لسنا من مؤيّدي النظام الجديد في سوريَة ولكنّا لا نرى خطرًا منه على الدروز في سوريَة. هذا التخويف والتهويل الحاصلان والمبالغ بهما ما هما إلّا "كلام حقّ يُراد به باطلًا". وبغضّ النظر، فمن تصدّى للعثمانيّين عقودًا من الزمن، وتصدّى لإبراهيم باشا عقدًا كاملًا من الزمن والدولة العظمى فرنسا ثلاثة عقود من الزمن دون أن ينتظر ظهيرًا من أحد قادر أن يحمي حياضه، ولن يحوجه ظهيرًا مشبوهًا من نتانياهو إن أقدم النظام أو أيٌّ كان على النيل منهم.

سابعًا: إنّ الأصوات التحريضيّة التي تصدر من طائفيّين متخلّفين من العرب ضدّ الدروز على خلفيّة مواقف نشاز تصدر عن دروز في هذا السياق لا تمثّل الغاليّة الدرزيّة، هذه الأصوات مردودة على أصحابها ولن تكفي كلّ مساحيق الكون على تنظيف عيونهم من القذى الفائض المُزمِن.

ثامنًا: انتماء الدروز لفضاء العروبة والإسلام هو سياج رِفعتهم وبقائهم. هكذا قال شكيب أرسلان وهكذا قال سلطان الأطرش وهكذا قال كمال جنبلاط، وليس هنالك من هو أكبر من أولئك في المشهد العربيّ الدرزيّ اليوم، لا في سوريَة ولا في لبنان ولا في بلادنا.

الحركة التقدّمية للتواصل– درب المعلّم

27 شباط 2025

اللجنة التنفيذيّة

عماد دغش – سكرتير

سعيد نفّاع – الناطق الرسمي

الثورة والديمقراطية وبناء الدولة في سوريا

- أحمد العلي –

شكلت الثورة على مر العصور إحدى أدوات التغيير الأساسية لمواجهة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، مستهدفةً إعادة تشكيل هذه البنى وفقًا لرؤيتها، ورغم صعوبة قيام ونجاح الثورة في سوريا لأسباب بنيوية متعددة تتعلق بالنظام الأمني الذي كان قائمًا من ناحية، وذاتية ترتبط بحركية الثورة في مجتمع قواه الأساسية قوى تقليدية من ناحية أخرى، فإنَّ سقوط النظام وبدء المرحلة الانتقالية في إطار ديمقراطي هي المرحلة الأصعب، نظرًا لأن المرحلة الانتقالية بطبيعتها مرحلة تتصف بالاضطراب والتعقيد وعدم الوضوح، لكونها مرحلة يتم فيها بناء توازنات جديدة ضمن النظام السياسي للدولة. لذلك يستحيل أن يكون مسار الانتقال السياسي مسارًا خطيًا دون تعرجات، ولا توجد وصفات سحرية أو ثابتة للانتقال الديمقراطي لاسيما في الحالة السورية بعد 54 عامًا من التصحر السياسي.

هنا تنطرح الإشكالية الأساسية أمام الثورة السورية بعد سقوط النظام السوري، وهي إمكانية الأيديولوجيا الثورية، بما تحمله من مخزون أصولي إسلامي على الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة في إطار ديمقراطي. لا سيّما أنَّ الحالة الثورية الحالية تُنظّر لحالة القطع مع الواقع السابق وقصه من جذوره والتصميم على إبداله بتمامه بواقع جديد، إضافة إلى إقصاء كل فكر مغاير أو حتى غير متطابق مع فكرها، وهو ما يتنافى مع نزعة الفلسفة الديمقراطية التي تسمح لكل الأفكار بالنمو وطرح نفسها بطريقة عقلانية ومطردة بعيدًا عن المواقف المسبقة، وتعمل بشكل أكيد على المراكمة والحفاظ على المؤسسات القائمة بعيدًا عن أشكال الإقصاء والإلغاء.

هذه الإشكالية واجهتها معظم الثورات في العالم على مر التاريخ، أو ما يسمى الخيار الصعب بين تحطيم كل شيء في النظام السابق أو إعادة هندسة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة عقلانية منفتحة تتيح للجميع المشاركة مع استبعاد قوى النظام السابق الفاسدة، وتبني على الإيجابي في المؤسسات القائمة. ولم يثبت حتى الآن أن ثورة نجحت في تحطيم كل ما سبقها من أفكار مهما بلغت قوتها، وذلك لأن القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في الأنظمة السابقة على الثورة تترك آثارها البعيدة المدى على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، لا بل إن محاولة التدمير المباشر والفوري تؤدي بطبيعة الحال كما حدث على مستوى مختلف الثورات، ولا سيما الفرنسية في الماضي وثورات الربيع العربي حاليًا، إلى انتكاسات كبرى تعيدنا إلى عهود الاستبداد وتمنع الثورة من تحقيق أهدافها الكبرى على مستوى

الحريات وبناء نظام سياسي واقتصادي واجتماعي أكثر عدالة. وبالعكس، فإن إعادة هندسة المؤسسات القائمة والمصالحة ضمن المجتمع مع عدم التنازل عن مبادئ الثورة، تضمن الوصول الآمن إلى أهداف الثورة بأقل الخسائر الممكنة كما حصل في جنوب إفريقيا ورواندا.

إذن، فإن التجارب العالمية تؤكّد على ضرورة التفريق بين بنية الدولة وبنية النظام، بين أصحاب القرار في مؤسسات النظام السابق، وبنية هذه المؤسسات التي هي مجرد أدوات تضمن الحفاظ على بنية الدولة وتمنعها من الانهيار، بين الإقصاء والإلغاء لقوى سياسية لجميع القوى السياسية التي لا تتوافق مع الخط الإيديولوجي لسلطة الأمر الواقع الحالية، والتواصل والتفاهم مع جميع القوى السياسية بما يفسح المجال لفكرة الديمقراطية لكي تنمو وتحقق أهدافها في ضمان بناء الدولة وتحقيق السلم الأهلي، ووضع قواعد سليمة للبناء الديمقراطي من أحزاب وقوى مجتمع مدني وإلا مات الجنين الديمقراطي السوري قبل أن يولد، وأعيد خلق بنى مشوهة متخلفة عاجزة عن بناء الدولة لافتقادها الحيوية التي تمنحها الديمقراطية بمختلف مضامينها وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أعلمُ كل شيء.. وأريد بناء سوريا مع العلويين

مالك داغستاني

https://shorturl.at/HqT6h

نعم، أعلم كسوريّ، أن معظم مدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان الطارئين اليوم، ممن ملؤوا الساحات والصفحات فجأةً، كانوا صامتين لسنوات، ولم تتحرك ضمائرهم لموت سوريين (آخرين) بمئات الآلاف، خلال أربعة عشر عامًا. ولست غبيًا بما يكفي ألا أستطيع قياس درجة حرارة حقوق الإنسان لديهم، مع كل حدث بحسب طائفة الضحية.

وأعلم أيضًا أن ما جرى في الأيام الأخيرة، مخطط له من فلول الأسد، وأن المتورطين بالآلاف، وأن هناك غرف عمليات، قد يكون بعضها خارجيًا، دفعتهم لما قاموا به من هجمات منسّقة بعد أن أمّنت تسليحهم. وأن هدف هؤلاء النجاة من المحاسبة، وأنا مقتنع بأن من واجب الحكومة الجديدة ملاحقتهم واجتثاثهم عن آخرهم, لقتل أي أمل لديهم ولدى داعميهم بأن سوريا ستعود لآل الأسد أو لمن يشبهونهم.

وأكثر من ذلك، أعلم، ولا أحتاج لمن يخبرني، أن شهداء الأمن العام والجيش وأعداد من المدنيين الذين وقعوا ضحايا تلك الهجمات المنسّقة، فيما بدا وكأن هناك ساعة صفر متّفق عليها، هم شباب لهم أسماء وأمهات وآباء، وليسوا مجرد أرقام، وأكثر من ذلك أرى أن فقدهم هو خسارة إنسانية ووطنية، وأنهم قُتلوا غدرًا بيد مجرمين سفلة لهم تاريخ إجرامي مع نظام الأسد.

كما وأعلم، مثلكم جميعًا، أن عدم الإسراع في تحقيق العدالة وسوق المجرمين إلى المحاكم، سيدفع أهالي الضحايا، لأخذ الانتقام على عاتقهم.

وأعلم، أو على الأقل أُقدِّر ولا أستطيع أن أنفي، أن هناك احتمالًا، يجب أخذه بالحسبان، أن يكون بعض من صفَّى مدنيين علويين في عدة حالات، هم من فلول الأسد أنفسهم.

كانت كل تلك المقدمات، نوعًا من محاولة ردٍّ على من يسخرون من رهافة حسّ بعض المعارضين الذين رفعوا صوتهم ضد قتل المدنيين في قرى الساحل. ورد على من يحاول تذكيرنا بجرائم الأسد ومواليه، باعتبارنا لا نعلم. أقول إن كل ذلك الذي أعلمه، هو ما يخيفني أكثر على سوريا الجديدة التي يريدها السوريون، والتي أريد حمايتها مثل كل سوريّ شعر بالنصر والفرح يوم سقوط الأسد.

وهذا تحديدًا ما يجعلني لا أقبل بتلك الانتهاكات التي حصلت ضد مدنيين علويين أبرياء. خوفي على سوريا القادمة هو ما يجعلني أُسمّي الجريمة جريمة، حتى لو ارتكبها أقرب الناس إليّ. ويدفعني لأسمّي المختبئين خلف التبريرات والفبركات، وظنّهم أنهم يدافعون عن البلد والحكومة الجديدة بإنكار الجرائم، وأحيانًا تحميلها لغير مرتكبيها. يدفعني لأسمِّي هؤلاء وأصنّفهم في خانة أعداء سوريا الجديدة، رغم أنهم يعتقدون، عاطفيًا، العكس تمامًا.

من المفارقة أن تتحول فجأة، لدى منكري الجريمة أو التخفيف من وقائعها، بعض فصائل القتل والارتزاق والنهب والسرقة، المعروفة بتاريخها وممارساتها في شمال غربي سوريا، أن تتحول فجأة بعد سقوط الأسد، لتكون فوق الشبهات! رغم أن هؤلاء أنفسهم قد خبروها وخبروا أفعالها وممارساتها الإجرامية، بل وقالوا فيها ما لم يقله مالك في الخمر.

كانت مأثرة لهيئة تحرير الشام ما أبداه منتسبوها، خلال أيام التحرير وحتى في الشهور التالية، من انضباط في السلوك ومعاملة المدنيين بمن فيهم حواضن الأسد، وقد حاز الأمر احترامًا بل وإشادة واسعة من السوريين وغير السوريين، ووصلت أصداؤه إلى المجتمع الدولي. فلماذا ترفضون اليوم المحافظة على تلك السمعة؟ ولماذا بدل النفي والإنكار، لا نسمي المنتهكين ونعزلهم ونقدمهم للمحاكمات، لتبقى الصورة كما كانت.

بسذاجة يظن هؤلاء، أنهم بما يفعلون إنما يساعدون الإدارة الجديدة، فيتصرفون بذات غباء إعلام الأسد، عبر إنكار الجريمة أو تحميلها للآخرين بحبكات ركيكة، وبطريقة يمكن وصفها بالجبانة، خائفين من الاعتراف بالحقائق. بل ويتهمون، بسخرية بليدة من يسمون الأشياء بمسمياتها، بأنهم من المثقفين ومن ذوي الإحساس المرهف (الصفتان الأخيرتان شتيمتان بعرف هؤلاء). كما فعلت ممثلة المرأة في القيادة الجديدة، قبل أن تسحب كلامها المخجل، وحسنًا أن وُجِد هناك من أنّبها لتخجل من فعلتها.

ليسا ماءً وزيتًا لا يجتمعان، أن نتحدث وندين محاولة مجرمة قام بها الفلول أدت إلى مقتل عناصر الأمن العام والمدنيين وأشعلت الساحل، وبذات الوقت ندين جرائم قتل وإعدام ميداني ضد مدنيين علويين أبرياء ارتكبها مجرمون (لا أفضل استخدام تعبير "عناصر غير منضبطة")، ولا معنى لأي تخندق متحجّر في جانب واحد، وإعماء العيون عما يجري في الجانب الآخر،

بل وإنكاره بحجة أن بعض الصور مفبركة. نعم هناك ضخ إعلامي وفبركات، خصوصًا على وسائل التواصل لتضخيم الأعداد، لكن هذا لا ينفي وقوع المذبحة.

إخوتي (الثوار)، لست مغرقًا في الرومانسية. عركتني الحياة بقسوة مثل كثيرين. ونالت مني في الكثير من المحطات وهزمتني في بعضها، ولا أريد أن أقع اليوم فريسةً لهزيمة أخرى أمامكم، هي هزيمة أخلاقية بالدرجة الأولى. امتلاك الشجاعة لقول الحق، وامتلاك روح العدالة بدواخلنا، دون خوف ودون أن تهتز ضمائرنا أو تنزاح حسب انتماءاتنا الفرعية إن كانت دينية أو طائفية أو عرقية، لهو أمر يرتفع بنا وبإنسانيتنا وينتصر لها. يجب بناء سوريا الجديدة على أساسات ومداميك نظيفة، وليس على ركام من الكذب المكشوف، وفي أحسن الحالات على اعترافات مجتزأة تتداولونها مرغمين، بعد أن انتشرت الصور ووصلت إلى الإعلام العالمي.

صبيحة مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية صيف عام 2013، ظهرت بثينة شعبان المستشارة الإعلامية الوقحة للمجرم الفار على إحدى القنوات الفضائية الدولية، وادّعت، حين لم يعد الإنكار ممكنًا، أن ضحايا الكيماوي هم أطفال من الساحل، اختطفتهم العصابات الإرهابية المسلحة وقتلتهم في الغوطة. طبعًا ليس خفيًّا على أحد أن هناك جهات تعمل اليوم بدأب لتهويل ما جرى، ووصفه بمسميات حقوقية مُبالغ بها، لتحريض جهات خارجية للتدخل، مع أحلام ساذجة عن تغيير النظام الجديد. كل هذا لا يلغي أنه من البلاهة، وليس فقط من باب انعدام الضمير والأخلاق، تكرار كذبات مشابهة والقول أن كل من قتلوا في مدن وقرى الساحل، إنما قتلتهم فلول النظام.

هناك فلولٌ للأسد اليوم يناوئون الحال الجديد لسوريا الجديدة ويجب دحرهم دون شك؟ هذا صحيح، لكن بالمقابل، على الضفة الأخرى، يجب ألا يفوتنا ملاحظة أن هناك من يمكن وصفهم بأنهم ورثة جينات الأسد، وهم يحاكون اليوم، وحتى من قبل، كامل بنيته الإجرامية، ما يجعلهم نسخة طبق الأصل عنه. هؤلاء هم من ارتكبوا جريمة اليوم.

يجب الخجل ووقف هذه المهزلة، وإلّا كيف سنقطع، مرةً وإلى الأبد، مع نظام الأسد، وكانت واحدة من سماته إنكاره، بطرق غبية، لجرائمه التي طالت عموم البلد. يجب أن تتوقفوا فورًا، فليس باسم الثورة، ولا حتى باسم سوريا الجديدة، يمكنكم عقد تلك المقارنات السطحية بين ما تفعلونه اليوم وبين ما فعله إعلاميو الأسد ممن لم يمتلكوا ما يكفي من الضمير، ما جعلهم لا يرون القتلى من أهلكم! فهل تريدون أن تكونوا مثلهم بلا ضمير؟

كان أعوان الأسد ومخبروه يروجون بين العلويين أن السُّنة سيقتلونهم جميعًا فيما لو وصلوا إلى الحكم، وأن هناك سكّينًا جاهزًا لكل رقبة علوي حتى لو كان طفلًا، وحينها لن يفرقوا بين مؤيد ومعارض أو بين بريء ومجرم. فهل تريدون اليوم توجيه رسالة لمن لم يصدق الأسد من العلويين أنهم كانوا أغبياء وساذجين، بينما كان الأسد وموالوه محقّين؟ إنها وصفتكم السحرية الناجحة لتدمير البلد وتهديم أسس الدولة الناشئة.

فرصة جديدة لسوريا

إيرينا كرشاكوفا (باحثة أكاديمية من تشيكيا)

الناشر: معهد السياسة والمجتمع في في تشيكيا– براغ

(كانون الثاني2025)

- ترجمة يوسف سامي مصري –

الملخّص

يحتفل الناس في سوريا ببلد حر. وتعهّدت الحكومة الانتقالية الجديدة بحماية النساء والأقليات وحل قوات الأمن، كما دعا رئيس الوزراء الجديد محمد البشير اللاجئين من جميع أنحاء العالم إلى العودة إلى وطنهم. ومع ذلك، ونظرًا للجذور الإسلامية للحكومة الحالية، فإن السيناريو الملائم يبدو أقل احتمالًا. ففي الشهر الماضي، شهدت البلاد هجومًا خاطفًا من قبل الجماعات المتمرّدة، مما أدّى إلى سقوط نظام الرئيس بشار الأسد. ولم تساعد حتى المساعدات من إيران وروسيا، حيث تركّزان بشكلٍ أكبر على إسرائيل وأوكرانيا. والعالم بأسره يراقب عن كثب التطوّرات الجارية.

النقاط الرئيسية

- في سوريا، من المقرّر أن تعمل حكومة انتقالية جديدة، برئاسة محمد البشير. وتشمل أولويات الحكومة ضمان الأمن، وإعادة توطين اللاجئين، وإنشاء خدمات حكومية وظيفية.
- لا تزال سوريا مجزّأة بين مجموعات متمرّدة مختلفة، مما يستلزم توحيدها.
- سوف يلعب الحلفاء الأجانب مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبالطبع تركيا، التي من المفترض أنها دعمت الهجوم ضد نظام بشار الأسد، دورًا حاسمًا في تشكيل التنمية المستقبلية للبلاد.

لا يستطيع الكثير من السوريين أن يتذكّروا أي شيء آخر غير السياسات القاسية لبشار الأسد ووالده، وهما قد حكما البلاد لأكثر من خمسين عامًا. لقد كان وقتًا من الحكم الاستبدادي الذي اتّسم بكل عناصره، من قمع المعارضة إلى السيطرة على

وسائل الإعلام. في البداية، سرعان ما تحوَّل السعي وراء حكومة إصلاحية بعد الحرب الأهلية في عام 2011 إلى العكس: اقتصاد عسكري، وقمع الاحتجاجات، وأخيرًا اتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبها. وقد تم تسهيل كل هذا من خلال تحالفات سوريا مع إيران وروسيا، وكلاهما أسّس العديد من القواعد المهمّة استراتيجيًا في البلاد. وبينما كان هذا هو الوضع في معظم الأراضي (غرب سوريا)، كان الشمال الشرقي كرديًا في الغالب، وكان الشمال تحت سيطرة تركيا. دخل المتمرّدون المسلحون هذا الوضع، واستولوا بسرعة على مدن مهمّة وأسّسوا حكومة مؤقتة. "تواجه سوريا إعادة الإعمار. كانت هناك مخاوف بشأن النظام. هذا البلد يتحرّك الآن نحو التنمية والتعافي، نحو الاستقرار. وأضاف زعيم التنظيم أبو محمد الجولاني: "الناس منهكة من الحرب، وبالتالي فإن هذه البلاد غير مستعدّة لحرب أخرى ولن تدخل في حرب أخرى". (إكس، سكاي نيوز، 2024).

من هم المشاركون ولماذا؟

هل هذه فرصة جديدة للسوريين، أم أن البلاد ستواصل في نهاية المطاف الاستبداد الذي عرفته لأكثر من خمسين عامًا؟ إن المستقبل السياسي أصبح الآن أكثر غموضًا من أي وقت مضى، وفي حين تشير التصريحات المختلفة إلى التحرّك نحو الديمقراطية، فقد يتبيّن أن الواقع مختلف تمامًا. فالقوى المعارضة والجماعات الإرهابية، وبالطبع القوى العالمية، تسعى إلى السلطة والنفوذ.

الحكومة السورية الجديدة

استولى المتمرّدون من جماعة هيئة تحرير الشام الإسلامية على العاصمة دمشق. وافق رئيس الوزراء محمد غازي جلالي على تسليم السلطة للمتمرّدين إلى حكومة الإنقاذ السورية في إدلب. تم تعيين محمد بشير (مسلم سُنّي) رئيسًا للوزراء. ومن المتوقع أن تقود الحكومة الانتقالية البلاد حتى آذار/مارس 2025. يتمتّع البشير ببعض الخبرة، حيث شغل منصب رئيس وزراء حكومة الإنقاذ السورية المذكورة أعلاه في إدلب (أي في الأراضي التي تسيطر عليها جماعة تحرير الشام الإسلامية) طوال عام 2024. ومن المتوقع أن تعمل حكومته حتى بدء العملية الدستورية وتشكيل حكومة جديدة مناسبة. أعلنت الولايات المتحدة بالفعل أنها ستدعم الحكومة الجديدة إذا رفضت الإرهاب ودمّرت مخزونات الأسلحة الكيميائية وحمت حقوق المرأة والأقليات.

وحدّد رئيس الوزراء أولويات الحكومة الجديدة: (1) أمن واستقرار البلاد: "الناس منهكة من الظلم والاستبداد، ولا بد من استعادة سلطة الدولة حتى يتمكّن الناس من العودة إلى العمل واستئناف الحياة الطبيعية"، (2) عودة اللاجئين إلى وطنهم: "ندائي موجّه إلى جميع السوريين في الخارج: سوريا الآن بلد حر استعاد كرامته وعزّته. عودوا. نحن بحاجة إلى إعادة البناء، واستعادة بلدنا على قدميه، ونحن بحاجة إلى مساعدة الجميع"، (3) الإدارة العامة العاملة: "لا يمكن للسوريين العيش في ظل حالة عدم اليقين بشأن الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والغذاء والمياه". وقال البشير في مقابلة مع صحيفة كوريري ديلا سيرا الإيطالية: "نحن حكومة انتقالية، ولكن يجب أن نبدأ في معالجة هذه القضايا". كما أكد البشير إصدار أوامر اعتقال بحق حوالي 160 فردًا مرتبطًا بنظام الأسد، متّهمين بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم حرب (وقد تم بالفعل سجن بعضهم).

ثم أعلن زعيم هيئة تحرير الشام أحمد الشرع عن حل قوات الأمن التابعة للحكومة السورية السابقة. وأخيرًا، وعد بالتعاون مع المنظمات الدولية لتأمين المستودعات التي قد تحتوي على أسلحة كيميائية. ووفقًا له، يجب أن تكون التغييرات الجذرية مرئية لسكان البلاد في غضون عام، ويجب إعادة كتابة الدستور بالكامل في غضون ثلاث سنوات، ويجب إجراء انتخابات جديدة في غضون أربع سنوات (ماهر، ح، علاء الدين، م، 2024).

النفوذ التركي

تلعب تركيا، جارة سوريا، دورًا حاسمًا أيضًا. فهي تنكر رسميًا موافقتها على مثل هذا الهجوم الواسع النطاق للإطاحة بنظام الأسد. ومع ذلك، فقد دعمت هيئة تحرير الشام لممارسة الضغط على الزعيم الاستبدادي وحلفائه. ومع ذلك، ورد أن أنقرة نفسها فوجئت بسرعة الهجوم واندهشت من النتيجة. هذه رواية واحدة. ومع ذلك، تنص الرواية الأخرى، وفقًا لموقع Middle East Eye، على أن أنقرة كانت لديها مشاكل (دبلوماسية) كبيرة مع دمشق واعتبرت سقوط نظام الأسد أمرًا لا مفر منه. قال خالد خوجة، الرئيس السابق للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، لموقع MiddleEastEye.net، 2024: "إنها ثورة عقيمة للغاية، إذا جاز التعبير. من بداية العملية إلى الإجراءات المحلية، كان تأثير تركيا واضحًا في كل خطوة". وتشير التقارير إلى أن أنقرة لديها أولويّتان رئيسيتان في سوريا، وهما التوفيق بين الجماعات المسلحة والمعارضة المختلفة العاملة في المنطقة المحيطة بإدلب، وكذلك المساعدة في إنشاء حكومة مؤقتة تمثل جميع الفصائل في البلاد. وبالتالي، يمكن توقع أن تلعب المؤسّسات التركية دورًا رئيسيًا في المستقبل القريب في تشكيل النموذج السياسي الجديد.

الأكراد

وأخيرًا وليس آخرًا، هناك الأكراد، الذين من المرجّح أن يرغبوا في الحفاظ على مواقعهم في شمال شرق البلاد. يجمع تحالف قوّات سوريا الديمقراطية (SDF) بين الميليشيات الكردية والعربية والآشورية والأرمنية والتركمانية، التي تشكّلت أثناء الحرب الأهلية في عام 2011. وهم يسيطرون على ما يقرب من ثلث الأراضي، ووفقًا لتركيا، فلا مكان لهم في سوريا الجديدة. تَعتبر أنقرة قوّات سوريا الديمقراطية حليفًا لحزب العمال الكردستاني (PKK)، والذي يمكننا بلا شك وصفه بأنه العدو اللدود لتركيا. يقاتل حزب العمال الكردستاني من أجل كردستان المستقلة وحقوق الأكراد في تركيا ومناطق أخرى منذ ما يقرب من أربعين عامًا.

الدولة الإسلامية

من المحتمل جدًا أن يستغل التنظيم الإرهابي، الدولة الإسلامية (داعش)، الوضع الفوضوي والمجزّأ. على الرغم من هزيمته في عام 2019 وخسارته للأراضي التي احتلها في شرق وشمال سوريا، إلا أن خلاياه المتمرّدة لا تزال نشطة، وخاصة في المناطق النائية خارج المدن الكبرى. وخوفًا من استعادة داعش قوّتها، شنّت الولايات المتحدة غارات جوية على قواعد ومقاتلي التنظيم. واستهدفت الغارات 75 هدفًا. وقال الجنرال مايكل إريك كوريلا (ريشانك، 2024): "يجب على جميع المنظمات في

سوريا أن تعلم أننا سنحاسبها إذا تعاونت مع داعش أو دعمتها بأي شكل من الأشكال"، مضيفًا أن الهجمات قد تستمر في المستقبل.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن مخاوف مماثلة بشأن التعزيز المحتمل لمواقف تنظيم الدولة الإسلامية: "يجب أن نتجنّب تكرار السيناريوهات الرهيبة من العراق وليبيا وأفغانستان. ومن الضروري حماية حقوق جميع السوريين، بما في ذلك الأقليات، ومن الضروري أيضًا الحفاظ على وحدة أراضي سوريا"، كما قالت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية كايا كالاسوفا (ČT24، 2024).

الولايات المتحدة

لا يمكن استبعاد الولايات المتحدة. فهي لديها مصالحها الخاصة في المنطقة، وقد دعمت الأكراد في الشمال حتى الآن وما زالت موجودة عسكريا في البلاد، مع وجود حوالي 900 جندي يعملون في المنطقة (و2500 آخرين في العراق). بالإضافة إلى ذلك، فإن رأي الولايات المتحدة سيكون مهمًا في التطوّرات اللاحقة. إن تصريحات الإدارة الحالية للرئيس جو بايدن (سيغادر البيت الأبيض في 20يناير2025) هي من النوع الذي من شأنه أن يمنح الحكومة السورية الجديدة الدعم إذا اتبعت مسار الديمقراطية ومكافحة الإرهاب. صرح وزير الخارجية أنتوني بلينكن أن أمريكا ستتعاون مع الجماعات السورية والشركاء في منطقة الشرق الأوسط لضمان انتقال السلطة بسلاسة قدر الإمكان.

ومع ذلك، فإن الوقت يقترب عندما يسلم الرئيس الحالي جو بايدن السلطة إلى دونالد ترامب، وسيكون هو ووزراؤه هم الذين سيقرّرون بشكل مشترك التطوّرات في الشرق الأوسط. وفي إشارة إلى الرئيس الجديد، أعرب الشرع عن أمله في أن يرفع العقوبات المفروضة على سوريا. لقد وصف الدبلوماسيون الذين زاروا دمشق في مطلع العام زعيم البلاد بأنه سياسي براغماتي، وألغت واشنطن بعد ذلك مكافأة العشرة ملايين دولار على رأسه.

هل هم إرهابيون أم لا؟

يجب على العالم الآن أن يحل مسألة ما إذا كان الإرهابيون سيحكمون في سوريا أم لا، وكيفية التعامل معهم – ما هو الموقف الذي يجب اتخاذه، وما هي الاستراتيجية التي يجب تبنّيها، وكيف ومع من يتم التفاوض، وما إلى ذلك. وفقًا لبيتر هلاديك، مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية، من الضروري الانتظار لنرى كيف سيبدو الجسم الحاكم، ومن سيجلس فيه، وما هي سياسته التصريحية. إنها حقيقة بسيطة أن هيئة تحرير الشام مدرَجة على قائمة المنظمات الإرهابية في العديد من البلدان والمنظمات، مثل الاتحاد الأوروبي. تَعتبر الولايات المتحدة الجماعة الإسلامية هيئة تحرير الشام منظمة إرهابية، وفي عام 2018 وضعت مكافأة قدرها عشرة ملايين دولار على زعيمها. ولا تصنّف الأمم المتحدة هيئة تحرير الشام كجماعة إرهابية، لكنها تعتبر مكوّنها الرئيسي مرتبطًا بتنظيم القاعدة. وموقف تركيا معقد، لأنها من ناحية أدرجتها رسميًا على قائمة الإرهاب، ومن ناحية أخرى تعاونت معها في بعض المناطق باعتبارها معارضة للأسد.

الآن أكثر من أي وقت مضى، يجب توخّي الحذر. فوفقًا لبعض البلدان، تستحق دمشق فرصة، ويمكن أن تساعد التكتيكات التفاوضية الصحيحة البلاد على السير نحو عمليات ديمقراطية حذرة. على سبيل المثال، تفكّر المملكة المتحدة في تغيير

موقفها، وتريد فرنسا إرسال مفاوضين إلى البلاد. يقول خبير الأمن ميلان ميكوليكي (ČT24، 2024): "الخطوة التالية، والتي ستكون ضرورية لبدء التفاوض مع الإسلاميين الإصلاحيين، في الطريق، ولكن يجب أن تكون، كما يقولون – وجود غصن في يد وعصا في اليد الأخرى". أعلنت وزارة الخارجية التشيكية في بداية العام أنها استأنفت عمليات بعثتها الدبلوماسية، حيث يتولى القائم بالأعمال فيتيسلاف بيفونكا قيادة السفارة في دمشق. كما تجري مناقشات حذرة في الولايات المتحدة، التي تفكر أيضًا في المفاوضات المباشرة. ويقال إن الدبلوماسية هناك تعيد النظر في تسمية "الإرهابيين".

الخاسر الأكبر هو روسيا

ستبذل روسيا كل ما في وسعها للاحتفاظ بقواعدها العسكرية في المنطقة أو على الأقل سحب جنودها وجميع معدّاتها. وإلا فإنها ستصبح الخاسر الأكبر حقًا. تمتلك موسكو عدّة معاقل في المنطقة تستخدمها لدعم العمليات العسكرية والمصالح الاستراتيجية الأخرى في المنطقة الأوسع – الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا. ويشمل ذلك قاعدة حميميم: المركز الرئيسي للعمليات الجوية الروسية في سوريا، والتي تم بناؤها في عام 2015 وتم تحديثها بشكل كبير منذ ذلك الحين بتكلفة مليارات الدولارات، بما في ذلك توسيع المدرجات لاستيعاب تشغيل الطائرات العسكرية الثقيلة. استخدمت موسكو القاعدة، من بين أمور أخرى، لقصف أعداء نظام الأسد. قاعدة طرطوس: وهي الميناء الروسي الوحيد في البحر الأبيض المتوسط. تم بناؤها خلال الحقبة السوفيتية وأعيد فتحها في عام 2012. وهي في المقام الأول مركز لوجستي وإمداد مهم للبحرية الروسية. كانت روسيا لديها اتفاقيات مع نظام الأسد لتشغيل القواعد حتى عام 2066.

لقد ساعدت روسيا بشار الأسد لفترة طويلة ودعمته عسكريا من بين أمور أخرى. فقد انخرطت في الحرب الأهلية السورية في عام 2015 وهاجمت مواقع تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي، والجماعات المتمرّدة للجيش السوري الحر، وأخيرًا وليس آخرًا، أهدافا مدنية مثل المستشفيات والأسواق، لمجرّد دعم شرعية الرئيس. والآن أصبح موقف موسكو غير قابل للاستمرار بحكم الأمر الواقع. لا شك أن سقوط نظام الأسد كان هزيمة لروسيا، والآن سيعتمد الأمر على مدى الضرر الذي سيلحق بموسكو. سيحاول الكرملين الآن إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ولم يتضح بعد كيف ستتفاعل هيئة تحرير الشام مع وجود الجنود الروس، الذين يقال إن الآلاف منهم ما زالوا في سوريا. ووفقًا لمراسل الإذاعة التشيكية أوندري سوكوب، فإن القواعد غير قابلة للدفاع عنها حاليًا من وجهة نظر عسكرية. وإذا قرّر المتمرّدون الهجوم، فإن الضرر سيكون هائلا. ولهذا السبب يحاول الروس الآن الاتفاق على تمديد إقامتهم أو على الأقل شكل من أشكال المغادرة المنسَّقة. ويجري الكرملين حاليا محادثات مع جميع الأطراف المهتمة. وقال رئيس الأركان العامة السابق للجيش التشيكي جيري شيديفي (ČT24، 2024): "هذه القواعد مهمة للغاية بالنسبة للروس لأنها أتيحت لهم الفرصة للتأثير، على سبيل المثال، على مضيقي البوسفور والدردنيل من الشمال والجنوب (...) وكذلك التخطيط وتنفيذ العمليات، وخاصة في منطقة شمال إفريقيا".

الخاتمة

هل هذه فرصة جديدة لسوريا؟ لا توجد فرصة أفضل. فقد أطاح المتمرّدون بسرعة وبلا إراقة دماء نسبيًا بنظام بشار الأسد، الذي أرهب البلاد طيلة القرن الحادي والعشرين. وتخلّصوا من غير المرغوب فيهم. ولكن ماذا الآن؟ لقد انقسمت البلاد بين مجموعات مختلفة ذات نوايا وأيديولوجيات مختلفة. وعلاوة على ذلك، هناك قوى عالمية تريد اغتنام الفرصة و"المساعدة في فرض أفكارها الصحيحة". ولكن الآن، يعود الأمر إلى السوريين أنفسهم فقط في كيفية التعامل مع الموقف وما الذي سيفرضونه. وإذا كانوا يرقصون في الشوارع الآن، ويحتفلون بتحريرهم، فهذا أمر جيد. وإذا وعدت الحكومة الجديدة بإنهاء الإرهاب ودعت اللاجئين إلى العودة، وعرضت على البلاد فرصة التعافي الاقتصادي والعدالة والديمقراطية بفضلها، فهذا أفضل.

والعالم يراقب. وبحذر، ولكن بأمل، تتّجه الأنظار نحو دمشق. والآن، يتعيّن على الدبلوماسيين أن يحلّوا محل الجنود. ومن الممكن أن يمنح الدعم من الغرب المواطنين أملًا جديدًا. ومع ذلك، ينبغي لقوات الأمن أن تظل على أهبّة الاستعداد في الوقت الحالي.

رابط البحث

https://www.politikaspolecnost.cz/wp-content/uploads/2025/01/1_2025_A-New-Chance-for-Syria_IPPS_Irena-Krchakova.docx.pdf

المصادر

https://x.com/SkyNews/status/1866540466591678731X, Sky News (2024, 10. 12.).

Andrea Nicastro (2024, 11. 12.). محمد البشير: "سنضمن حقوق جميع الشعوب السورية. رسالة إلى جميع اللاجئين – نريد إعادتهم". Corriere.it

https://www.corriere.it/esteri/24_dicembre_11/mohamed-al-bashir-we-will-guarantee-the-rights-of-all-syrian-peoples-a-message-to-all-refugees-we-want-to-bring-them-back-94fcfc9b-a39e-4c94-8e11-d33c8d64cxlk.shtml?refresh_ce

ماهر، ح.، علاء الدين، م. (2024، 30. 12.) يقول الزعيم الفعلي لسوريا إن إجراء الانتخابات قد يستغرق ما يصل إلى أربع سنوات.

https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-de-facto-leader-says-Reuters.com.holding-elections-could-take-up-four-years-2024-12-29

ميدل إيست آي.نت (2024، 8.12.). ما التالي بالنسبة لتركيا في سوريا؟

https://www.middleeasteye.net/news/whats-next-turkey-syria

Ryšánek, A. (2024, 8. 12.) الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى أحدث حالة إسلامية. Seznamzpravy.cz.

https://www.seznamzpravy.cz/clanek/zahranicni-usa-podnikly-v-syrii-desitky-vzdusnych-uderu-proti-islamskemu-statu-266032

ČT24 (2024، 11.12.). جديد في دمشق هو ما يجب أن يكون في متناول اليد.

https://ct24.ceskatelevize.cz/clanek/svet/asad-je-v-bezpeci-tvrdi-rusko-usa-kladou-islamistum-podminky-356141

ČT24 (2024، 9.12.). Západ zvažuje zbavit syrské islamist teroristické nálepky.

https://ct24.ceskatelevize.cz/clanek/svet/zapad-zvazuje-zbavit-syrske-islamisty-teroristicke-nalepky-356098

ČT24 (2024, 9.12.) Rusové budou škemrat, aby si základny v Sýrii mohli ponechat, mini analytik.

https://ct24.ceskatelevize.cz/clanek/svet/rusove-budou-skemrat-aby-si-zakladny-v-syrii-mohli-ponechat-mini-analytik-35608

مجازر سوريا في عيون "الجماعات".. انتقائية في التعاطف والإدانة

مارس 18, 2025

محمد سيد رصاص

(المركز الكردي للدراسات) https://nlka.net/archives/13176

يستخدم هنا تعريفًا للمجزرة بأنها (فعل مقصود لقتل عدد من المدنيين غير المسلحين، أو قتل عدد من القوات العسكرية – الأمنية النظامية، أو المليشيات، عندما لا تكون في وضع قتالي.(سيتم وضع تصنيفات للمجازر وفقًا للفاعل (أو الفاعلون).

مجازر ارتكبتها السلطة في عهدي حافظ وبشار الأسد

1. مدينة جسر الشغور، 10 آذار 1980: إعدام ميداني لمئة شخص مدني في ساحة البلدة عند جسر نهر العاصي، قوات الوحدات الخاصة.
2. سجن تدمر، 27 حزيران 1980: قتل لسجناء في المهاجع يتراوح عددهم بين 600-1200، قوات سرايا الدفاع.
3. حي المشارقة بحلب، 11 آب 1980 (أول أيام عيد الفطر): إعدام واحد وأربعون شخصًا بعد محاصرة الحي، الوحدات الخاصة.
4. مدينة حماة، 2-28 شباط 1982: 10-40 ألف من المدنيين، سرايا الدفاع والوحدات الخاصة واللواء 21 واللواء 47.
5. مدينة القامشلي، 12-13 آذار 2004: قتلت قوات الأمن ستة من الأكراد في ملعب كرة القدم منهم ثلاثة أطفال، وفي اليوم التالي قتلت خمسة عشر من الأكراد بعد حرق مكتب حزب البعث، وقتلت ثلاثون من الأكراد بعد إسقاط تمثال حافظ الأسد.
6. محطة القطار باللاذقية، 30 آذار 2011: مقتل 20 شخصًا في مظاهرة انطلقت بعد خطاب بشار الأسد وعند وصولها بين مدخل الرمل الجنوبي ومحطة القطار، أُطلق النار على المتظاهرين من سطح مبنى الإطفاء ومن جسر ساحة المحطة قرب نادي حطين، قوات الأمن.
7. مظاهرة ساحة العلبي في حي الصليبة باللاذقية، 17 نيسان 2011: إطلاق النار على المتظاهرين مما أدى إلى تفرقهم، سقط قتلى بالعشرات أثناء ملاحقة الأمن لهم وفق مشتركين بالمظاهرة، ولكن لا يُعرف بالضبط عدد من قتل أو من اعتقل، ولم يعد لبيته منهم حتى الآن حوالي المئة، ولا يُعرف إن كان قد قتل أثناء تفريق المظاهرة أم أنه قتل في المعتقل، قوات الأمن.
8. مظاهرة ساحة الساعة في حمص، 19 نيسان 2011: إطلاق النار على المتظاهرين بدأ عند الساعة الثانية إلا عشر دقائق فجرًا، بدأت المظاهرة بعد تشييع ودفن ثمانية قتلى من حي باب السباع وأربعة من بلدة تلبيسة، حصل إطلاق النار على المتظاهرين من جهات عدة وتمت ملاحقتهم في شوارع عديدة، لا يُعرف عدد من قتل أو من اعتقل، ولكن لم يعد حوالي ثلاثمئة لبيوتهم حتى الآن من تلك المظاهرة، قوات الأمن ومن قوات الفرقة الرابعة.
9. سوق الهال بالزبلطاني في دمشق، 22 نيسان 2011: تجمع متظاهرون في حي جوبر بعد أن أتوا من أنحاء متفرقة من الغوطة الشرقية، وكان القصد هو توجههم من هناك نحو ساحة العباسيين، وعند وصولهم للسوق قرب مدخل الشارع الطويل الذي يتجه للساحة، أُطلقت النار عليهم، عشرون قتيلًا، قوات الأمن.
10. منطقة المسطومة (معسكر الطلائع) عند المدخل الجنوبي لمدينة إدلب، 20 أيار 2011: سار متظاهرون بعد أن تجمعوا من أنحاء متفرقة من محافظة إدلب في مدينة أريحا (تبعد 15 كيلومترًا عن مدينة إدلب) بقصد الوصول لساحة هنانو في قلب مدينة إدلب، وعند وصولهم للمسطومة (بعد 7 كيلومترات) فتحت النار عليهم، خمسون قتيلًا، قوات الأمن.
11. مظاهرة ساحة العاصي بمدينة حماة، 3 حزيران 2011: سبعون قتيلًا، قوات الأمن.
12. حي كرم الزيتون بحمص، 9 آذار 2012: إعدام سبع وأربعون مدنيًا من سكان الحي بعد محاصرته وتمشيطه، قوات الجيش.
13. بلدة الحولة، على طريق حمص- مصياف، 25 أيار 2012: 108 من القتلى المدنيين منهم 34 امرأة و49 طفلًا، قوات محلية من القرى والبلدات جنوب الحولة كان يسلحها النظام.
14. بلدة داريا، 25 آب 2012: 220 قتيلًا من المدنيين، الفرقة الرابعة.
15. مدينة معرة النعمان، 8-13 تشرين الأول 2012: إعدام خمس وستون من المدنيين بعد تمشيط المدينة، قوات الجيش.
16. حي التضامن في دمشق، 16 نيسان 2013: إعدام وحرق واحد وأربعون مدنيًا، قوات الأمن.
17. بلدة البيضا شرق مدينة بانياس، 2-3 أيار 2013: إعدام وقتل اثنان وسبعون من المدنيين، قوات الأمن وقوات "المقاومة السورية في لواء اسكندرون" بقيادة علي الكيالي (معراج أورال).
18. حي رأس النبع في مدينة بانياس، 2-3 أيار 2013: إعدام وقتل سبع وسبعون مدنيًا بعد تمشيط الحي، قوات الأمن.
19. مجزرة الكيماوي: الغوطة الشرقية (زملكا- عين ترما)، الغوطة الغربية (المعضمية)، 21 آب 2013: بعد ضرب المنطقتين بصواريخ معبأة بغاز السارين، القتلى يتراوحون بين 281-1729، قوات الجيش.

مجازر ارتكبتها فلول نظام بشار الأسد

1. مقتل ما يتراوح بين 150-200 من قوات الأمن العام إثر المحاولة العسكرية التي قامت بها عناصر مسلحة بقيادة الضابط السابق في الفرقة الرابعة غياث دلا ضد السلطة السورية الجديدة، عند إفطار يوم 6 رمضان 1446 / 6 آذار 2025، في المنطقة الواقعة على الأوتوستراد الساحلي بين المدخل الجنوبي لمدينة بانياس وحتى المدخل الشمالي لمدينة جبلة وفي مدينتي جبلة والقرداحة.
2. مقتل ما يتراوح بين 50-70 مدنيًا في سياراتهم (وخاصة التي تحمل لوحة إدلب) على الطريق الساحلي العريض (الأوتوستراد)، بفعل قنص قامت بها قوات غياث دلا، مساء 6 آذار 2025.

مجازر قامت بها فصائل إسلامية مسلحة

1. مدرسة المدفعية في منطقة الراموسة بحلب، 16 حزيران 1979: قتل بها ثمانون من الطلاب الضباط بعد أن تم فرزهم بسبب انتمائهم للطائفة العلوية، تنظيم الطليعة المقاتلة.
2. منطقة ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، 4-19 آب 2013: مقتل 100 شخص مدني من الطائفة العلوية، وخطف مئتين، فصائل إسلامية متعددة.
3. منطقة عدرا العمالية، ليل 11 كانون الأول – فجر 12 كانون الأول 2013: إعدام اثنان وثلاثون مدنيًا علويا وإسماعيليًا ودرزيًا ومسيحيًا من سكان المنطقة بعد سيطرة المسلحين عليها، فصيل "جيش الإسلام" في مدينة دوما بقيادة زهران علوش، وبالترافق مع المجزرة تم خطف آلاف عدة من المدنيين ما زالوا مجهولي المصير.
4. منطقة ريف جبلة ومنطقة ريف بانياس ومنطقة ريف مصياف وفي حي القصور بمدينة بانياس: 7-8-9 آذار 2025: مقتل 500-700 من المدنيين العلويين، فصائل إسلامية متعددة جاءت للساحل من أجل المساعدة في إحباط المحاولة العسكرية ضد السلطة الجديدة التي قام بها ضابط الفرقة الرابعة غياث دلا.

مجزرة ارتكبتها مجاميع مسلحة غير منتظمة في تنظيم

1. مفرزة الأمن العسكري في مدينة جسر الشغور، 6 حزيران 2011: 80-100 قتيل من عناصر المفرزة، بعد محاصرتهم في مقر المفرزة منذ مغرب يوم 3 حزيران. وفق روايات عدة أن الذين حاصروا المفرزة قد أتوا بدراجات نارية من منطقة الغاب ومن ريف حماة الشمالي للانتقام لقتلى من أقاربهم قتلوا في مظاهرة مدينة حماة يوم 3 حزيران بعد أن أطلق عليهم النار من عناصر فرع الأمن العسكري في حماة.

خلاصة:

كان السوريون، طوال ستة وأربعين عامًا إلا ثلاثة أشهر من مسلسل المجازر، يمارسون الموقف الانتقائي من المجازر حسب القاتل وحسب المقتول، والكرد السوريون كانوا الاستثناء السوري في بعدهم عن هذه الانتقائية، والأرجح أن السبب كان تعلمهم من دروس المظلومية، وهم الذين تعرضوا لمجازر عبر التاريخ الحديث في تركيا 1925-1930-1938 وما بعد ثورة 15 آب 1984 المستمرة وفي إيران 1979 وفي العراق 1988.

هذه الانتقائية كانت تجعل الواقف، بيده ولسانه وقلبه، ضد مجزرة مدرسة المدفعية التي ارتكبها الإسلاميون المسلحون، يقف ساكتًا عن مجزرة قتل السجناء الإسلاميين في سجن تدمر أو عما فعله حافظ الأسد في مدينة حماة، وهو سكوت الموافق على الأقل بقلبه. في محرقة 2011-2024 كانت هذه الانتقائية فاقعة عند السوريين، فالموالون (وحتى من قال بنظرية أن النظام هو أهون الشرين بالقياس للإسلاميين، وبعضهم كانوا من سجناء حافظ الأسد) قد سكتوا عن المجازر التي ارتكبها النظام أو "القوات الرديفة"، وبعضهم قد حاول نسبها للمعارضة المسلحة كما في مجزرة الكيماوي (تذكروا ما قالته آنذاك بثينة شعبان)، وهذا ما ينطبق على سكوت هؤلاء وهؤلاء، وأحياناً تأييدهم العلني أو الصامت، لضرب المدنيين ببراميل طائرات النظام، أو قصف المدنيين بالصواريخ والطائرات في منازلهم وفي المدارس وسوق الخضار. والمعارضون الإسلاميون، من

جهة ثانية، لم يتفوهوا بكلمة استنكار واحدة عما جرى في عدرا العمالية من قتل وخطف، ولا ما جرى في جسر الشغور 2011 ولا في شمال شرق اللاذقية 2013.

يمكن هنا القول أن مرتكب المجازر له شركاء غير مباشرون، وهم كل من يقف معه بيده ولسانه وقلمه وقلبه والذي يكذب معه أو عنه. وهذا يشمل الستة وأربعين عامًا إلا ثلاثة أشهر من التاريخ السوري. كما تظهر سلسلة المجازر في سوريا 1979-2025خللاً وطنياً عاماً عند السوريين عندما يكون موقفهم من القاتل انتقائياً حسب موقعه منهم ويكون موقفهم انتقائياً من الضحية أيضاً حسب موقعها منهم. هذا يشمل غالبية عظمى من السوريين ظهر عندهم هذا الخلل طوال زمن يمتد لحوالي نصف القرن .المعلومات الموضوعة في هذا النص، الذي هو جردة للمجازر السورية، أتت عبر تجميع للمعلومات استغرق مدة طويلة ، وقد كانت بمعظمها آتية من خلال أشخاص كانوا شهوداً على المجازر أوسمعوا شهادات من أشخاص كانوا هناك، وقد أمكن للكاتب ذلك بحكم علاقات وصلات أتيحت له من خلال العمل السياسي. مع هذا فإن الأمر يحتاج إلى تدقيق أكثر وربما إلى لجنة تحقيق وطنية بكل المجازر السورية تعطي تقريراً عن تفاصيل المجازر زمنياً ومكانياً والفاعلون- المنفذون بأسمائهم بمافيهم أصحاب القرار وأسماء الضحايا. وربما يكون هناك مجازر لم تذكر هنا في هذه القائمة لم يكن للكاتب معلومات عنها . بالنسبة لمجازر منطقة الساحل في 7-8-9آذار2025فقد أعطيت رقماً تقريبياً للضحايا اعتماداً على قائمة أسماء قدمها أناس مشهودون بالنزاهة وكانوا من المعارضين لنظامي حافظ وبشار الأسد، مثل محمود عبد الكريم ونبيه نبهان، ويبدو أن الضحايا كان عددهم أكبر من العدد المذكور هنا، وهذا يحتاج لتحقيق مفصل من أجل احقاق العدالة، وبدون العدالة لايمكن اصلاح الخلل الوطني السوري العام الذي أظهرته مواقف السوريين طوال ستة وأربعون عاماً إلاثلاثة أشهر من المجازر.

موقعنا على الانترنت

www.scppb.org

موقعنا على (الحوار المتمدن)

www.ahewar.org/m.asp?i=9135